مصطلح المعلوميات بين الحد والتصور

أ. نورة مستغفر (*)

تقديم

نتناول، في هذه الورقة، تحديد العلاقة بين الحد والتصور من خلال نماذج من المعجم الموحَّد لمصطلحات المعلوماتية (إنجليزي-فرنسي-عربي) الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 2000. وننطلق، في مقاربتنا للمصطلح، من منطلقين أساسيين هما:

1- المصطلح هو تخصيص لكل قطاع و تنظيم لتجربته العلمية.

2- ضرورة الانطلاق من تصور نظري معرفي لتنظيم هذه التجربة.

حين يتعلق الأمر بصياغة نموذج من المصطلحات العلمية التي تخصص نظاماً معرفياً ترميزياً يتميز بطابعه الصوري فيما يخص اللغة الواصفة، فإن كل الأسئلة التي يثيرها هذا المصطلح يجب أن تكون مستجيبة لتطورات نظام التقانة الحديث و مواكبة لمستجداته، خاصة فيما يتعلق بتعليم اللغة العربية.(1) نحد في هذه الورقة الأبعاد التصورية للمصطلح بشكل عام خاصة في نمط العلاقة التي تربط الحد بالتصور، وفي مرحلة ثانية نمثل حدود هذه العلاقة في بعض النماذج من مصطلحات المعلوميات الواردة في المعاجم المتخصصة في هذا المجال، و سنأخذ المعجم الموحد لمصطلحات المعلوماتية الصادر عن مكتب تنسيق التعريب كنموذج لهذه الدراسة.

1. حد المصطلح وخصائص لغة الاختصاص

نستهل هذه الورقة بقولة لأبي حيان التوحيدي في كتابه الإمتاع و المؤانسة "ليكن الحديث على تباعد أطرافه [يقصد أوصاف الحديث]، و اختلاف فنونه مشروحاً، والإسناد عالياً متصلاً، و المتن تاماً بيناً، واللفظ خفيفاً لطيفاً، والتصريح غالباً متصدراً [...] ولا تومئ إلى ما يكون الإفصاح عنه أحلى في السمع، وأعذب في النفس،[...] ولا تفصح عما تكون الكناية عنه أستر للعيب، فإن الكلام صلف تياه لا يستجيب لكل لسان، ولا يصحب كل لسان،[...] وهو مركب من اللفظ اللغوي والصوغ الطباعي، والتأليف الصناعي، و الاستعمال الاصطلاحي [...]".(2)

يبدو لنا من خلال هذا القول أن اللغة العربية تحتاج دائماً، إلى التبليغ الجيد، و إلى توفير المصطلحات النسقية التي تنسجم مع مقاصد/أغراض الاستعمال، من ثم فهي تلجأ إلى آليات لغوية متعددة كالتوليد، والاقتراض، و استيعاب الدخيل، مما يساهم في توفير وإنتاج مصطلحات علمية جديدة تخدم مختلف الاختصاصات. و يعد "الجهاز المفاهيمي لكل حقل علمي أو معرفي يترجمه نسق لغوي تتعالق وحداته لتكشف عن البنية الداخلية للعلم".(3) لذلك يعتبر "المصطلح بمثابة معجم قطاعي خاص ينمو و ينضبط بضوابط ذاتية داخلية و كذلك بضوابط المعجم العام".(4) وقد حاولت عدة مقاربات اصطلاحية ضبط معالم لغة

(*) كلية علوم التربية

الاختصاص سواء من حيث:

1. المستعملين : لأن تداولها محصور في فئة من العلمـــاء والتقنيين.

2. الوظائف: بحكم نقلها لمعارف علمية خاصة ودقيقة.

3. المفردات : التي تكون موسومة باســـتقرار معناهـــا وتحجرها.

وهذا ما جعل لغة الاختصاص في خدمة المعرفـــة الخاصـــة، ولكنها في الآن ذاته لا تخرج عن نسق اللغة العام، باعتبار أن كلا، من المصطلح و الكلمة يختزنان نفس المعلومات الصوتية والصرفية المنتجة و التركيبية و الدلالية الممثلة في الحد و قيود التوارد. وتمثل لهذه العلاقة الأخيرة بمصطلح قُرْص (Disc)، هذا الأخير لا يمكن أن يلتبس مع المصطلح ذاته، في مجـــال الرياضيات، الذي يمثل أحد الأشكال الهندسية المعروفـــة، و لكنه، في مجال المعلوميات، سيرث سمـــة الاســـتدارة الـــتي تخصص بوضوح مصطلح القرص في مجال الرياضيات، كما تعددت سماته المركزية التي تخصص القيم البؤرية للسِّـــمات المتغيرة باستمرار، حسب وظيفة هذا القرص، لتولد لنا أنماطاً متعـــددة مثـــل القـــرص المـــرن (diskette)، قـــرص صلب(hard/rigid disk)، قـــرص مرئـــي (videodisk) ...وهذا ما يجعل النمط التصوري يتحكم في انتقاء السِّمات الضرورية و المركزية للمصطلح.

2. الأبعاد التصورية والمفهومية للمصطلح

من خلال التجربة مع العالم، يحتاج الإنسان إلى بناء نســـق تصوري يمكّنه من ترجمة أفكاره و تشخيص إدراكاته، وهذا يتم عبر بناء معرفة متكاملة، و تعتبر البنية التصورية العامـــة مجالا لربط مختلف التصورات، وفق مبـــادئ خاصـــة، لأن المعاني لا تملك مستوى تمثيلياً ذهنياً خاصاً بها و منفصلاً عن المستوى الذي تتلاءم فيه المعلومات اللغوية و غير اللغويـــة الحركية و البصرية و السمعية ..للوصول إلى المجموعة مـــن المعلومات، لا ينبغي التمييز داخلها بين ما هو لغوي و مـــا هو غير لغوي، وهذا ما يجعل المصطلحات تقوم على بنيـــة تصورية، وفق نمط العلائق المقامة قبلاً بين التصورات. وقد اعتبر الحد واسطة الربط بين التصور والمصـــطلح، فهـــو في موقع جسري نضبط من خلاله الإحالة الدقيقة لمصطلح مـــا على تصور معين، بوسائل لغوية و غير لغوية، داخل المجـــال المعرفي للمصطلح الذي يتقاسمه الأفراد فيما بينهم، ممـــثلا في علاقة متكلم ⟷ مخاطب. و باعتبار المصطلح يتخذ أبعـــاداً وظيفية إجرائية، فهو لا يُعنى بالجانب الفلسفي للتصور بقدر ما يعنى بأبعاده التطبيقية، ليكون التصور في النهاية عبارة عن مجموعة من التعليلات والتفسيرات و الشروح المعرفية الـــتي تساهم في بنينة اللفظ بكيفية فعالة.

عموماً، فكل مصطلح لا يدرك إلا من خلال موقعه داخـــل تصور نظري يمنحه مشروعية الوجود والاشتغال، فنقْـــل المصطلح يتم عبر نقل التصور و ليس مجرد إعطاء مقابـــل عربي لمفردة أجنبية. كما أن الحـــد يلعـــب دوراً هامـــاً في التخصيص الدلالي للمصـــطلح، لأنـــه يفيـــد في تفســـير المفهوم[5]، ليس صيغة تجريدية، نستعيض بها عن المحسوس فحسب، بل كطريقة في شكلنة المعطى المحسوس و صـــياغة حدوده ،و تقديم وصف لغوي للتصور يقوم على مجموعـــة من السمات داخل الحقل العلمي المختص،و نمثل لهذه :

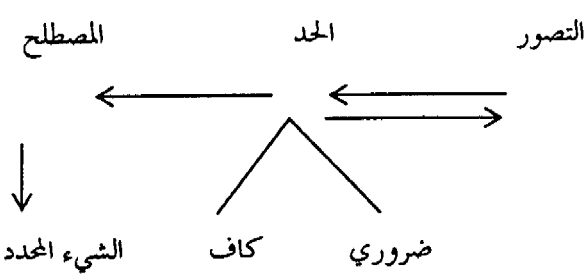

و قد وضعت ISO مجموعة من المقاييس التي تحدد بها العلاقات الدلالية التي تربط المصطلح بالمفهوم، فأقرت ما يلي:

-يجب أن لا تكون هناك مترادفات سواء كانت مطلقة أو نسبية.

- يجب أن لا تكون للمصطلحات مشتركات لفظية.

- يجب أن تكون المصطلحات أحادية المعنى.

و لكن نجد أن بعض الهيئات المختصة لم توافق على هذه المبادئ بشكل مطلق،حيث استدلت بالعلاقات الدلالية القائمة بين الحقول، كمبدأ التعميم عبر الحقول، (cross field generalization)، ونجد أمثلة كثيرة لذلك في جل القطاعات، إذ هناك، مثلا، مصطلحات مستعارة من اللغة العادية، لتخصص في مجال الإعلاميات بمفاهيم أخرى، من قبيل (user oriented) و (user friendly) المستعملة في اللغة العادية، بمعنى موجه للمستعمل وسهل الاستعمال أو علاقات المجاز، كما في حيلة برمجية (programming device) ولوحة أزرار (keyboard) و كذلك ذاكرة (memory) التي تدخل في علاقة اشتراك دلالي، إذ ترد في المعاجم اللغوية بمعنى "القوة النفسية التي تحفظ الأشياء في الذهن و تحضرها للعقل عند الاقتضاء". وتستعمل في المعلوميات كذلك بمفهوم "الوسيلة الموظفة لتخزين المعلومات بصورة دائمة أو مؤقتة بغية الاستخدام المستقبلي لها، و تتكون من مجموعة من الخلايا الثنائية".[6] لكن هذا التوليد و إن كان فيه ربح و اقتصاد على مستوى اللفظ، إلا أن هناك من اعتبره غير مرغوب فيه لأنه يؤدي إلى الاشتراك اللفظي، وهذا يتنافى مع تخصيص اللفظ الواحد، للمفهوم الواحد، من ثم، فإن النظرية الاصطلاحية الحديثة تقبل بأن يكون للمصطلح الواحد تمثيلات لغوية متعددة و ترفض الموقف الضيق الذي يربط مفهوماً واحداً بمصطلح واحد.

و من الناحية الوظيفية نجد أن معجم المعلوماتية الموحد قد حاول قدر الإمكان جرد مدونة المفاهيم الخاصة بمجال الحوسبة مثل العتاد، لوحة المفاتيح، الشاشة، أجهزة التخزين، الخ.[7] فكل هذه المصطلحات تملك مفهوما معينا، كما توافق واقعا مرجعيا يمكن تحديده بوضوح و بشكل ملموس، كما يمكن أن تحيل على واقع مجرد كما هو الشأن بالنسبة للغات البرمجة و أنظمة التشغيل و بعض العمليات كالتوزيع و التذكر و المسح و الانزلاق...والتي نضطر، في تحديد مفهومها، إلى تحديد أنماط ورودها وحصر سياق الاستعمال وجرد العناصر الدالة فيه. فإذا أخذنا مفهوم البرمجة (programmation) وحاولنا استقصاء حدوده، نجده يحيل على "العملية التي نعطي بواسطتها للحاسوب سلسلة من الأوامر قصد تنفيذها من أجل حل نوع معين من القضايا. وهذا عمل له مراحل تحضيرية تتوج بمرحلة إدخال البرنامج الجاهز إلى ذاكرة الحاسوب، ويكتب البرنامج بلغة معينة يمكن للآلة التجاوب مع ترجمتها الرقمية. إذن، فتحليل البنية التصورية لهذا المصطلح، يقتضي وجود سلسلة من العمليات المترابطة، مما يجعل مفهوم التدرج في العمليات من بين السمات الضرورية لتحديد مصطلح البرمجة، كما أن لغة البرمجة التي تشكل أحد فروع هذا المصطلح قد ترد مرمزة في عدة أشكال (كلمات، رموز، أيقونات)، أو في صيغة مجموعة من التعليمات والأوامر التي تخزن في الجهاز لتسهيل قيامه بالوظائف المطلوبة، ومن الضروري أن تتوفر لنا قواعد الربط (linking rules) التي يتقيد بها الحاسوب حتى يتيسر عليه فهم ما يقدم له.

إذن،لتحديد مفهوم مصطلح البرمجة، نكون أمام علاقة اقتضاء دلالي تصور في شكل عمليات/سيرورات حاسوبية تحضيرية مترابطة فيما بينها.

الخاتمة

يبدو لنا، من خلال النماذج الحاسوبية المقدمة، أن المصطلحات العلمية والتقنية تعيش حركية دائمة داخل الحقول المعرفية، بحكم ارتباط بعضها ببعض، عن طريق علاقات تركيبية وأخرى أنموذجية تصورية. لذا، من الضروري، وتوخياً لمبدأ التوحيد، مراعاة هذه الخصائص حتى تتم موضعة المصطلح الجديد داخل النسق الاصطلاحي المقصود. فلم يعد مشكل الاصطلاح يعالج على أساس وضع مقابلات لمفردات ووضع لوائح لها. فقد تغيرت التقنيات، إذ نحن في حاجة اليوم إلى منهجية مغايرة وجديدة لمواكبة هذا الكم الهائل من المصطلحات. وأساس التحدي، بالنسبة لمعالجة الاصطلاح، هو التحكم في آليات الخلق والإبداع وفي المولّد وكذا ترتيب خطة عامة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المختلفة لمعالجة اللغة عن طريق بناء المحللات والمولدات الصرفية والتركيبية، وبناء المؤولات الدلالية، ودراسة اللغة العربية في وضعها الحالي، ووضع الخطط التي يمكن أن نحسن بها هذا الوضع.

الهوامش

(1) إن استعمال اللغة العربية في المجالات العلمية كان و لا يزال موضوعا لدراسات علمية جادة، و في هذا الإطار ننوه بجهود كثير من المؤسسات اللغوية في العالم العربي، و من بينها المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، و كذلك معهد الدراسات والأبحاث للتعريب و غيرهما، و كل هذه المؤسسات تبذل مجهودات كبيرة من أجل خدمة اللغة العربية و إحلالها المكانة التي تمكنها من الانتعاش الطبيعي داخل محيطها.

(2) الإمتاع و المؤانسة، ص. 193.

(3) الفاسي الفهري (1985)، ج. 2، ص. 226.

(4) الفاسي الفهري (1986)، ص. 190-193.

(5) يلعب المفهوم في إطار تخصيص المصطلح دورا هاما في تجميع الخاصيات المختلفة عن أقرب تصور بخاصية واحدة على الأقل.للمزيد من التفصيل انظر أحمد بريسول(1999)،ص.301.

(6) Dictionnaire d'informatique, p.137.

(7) انظر *مدخل إلى تدريس المعلوماتية*.

1- المراجع العربية

1- الأشهب، خالد: 1997، المصطلح: البنية والتمثيل، أبحاث لسانية 1، المجلد 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

2- بريسول، أحمد: 1999، البنية الدلالية للمصطلح المولّد، الترجمة والاصطلاح والتعريب، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

3- الديداوي، محمد: 1999، معالم الترجمة في خضم الثورة الحاسوبية، الترجمة والاصطلاح والتعريب، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

4- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1985، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء.

5- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء.

6- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1996، عربية النمو والمعجم الذهني، أبحاث لسانية، المجلد 1، العدد 1، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

7- القاسمي، علي: 1980، المصطلحية، اللسان العربي، المجلد 18، ج. 1.

8- القاسمي، علي: 1985، مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، بغداد.

9- معجم المعلوميات، فرنسي-إنجليزي-عربي، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 1997.

10- المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتية (إنجليزي-فرنسي-عربي)، منشورات مكتب تنسيق التعريب بالرباط، 2000.

2- المراجع الأجنبية

1- C. Camelle & M. Dehaine (1970), Dictionary of Data Processing, vol.1, Great Britain.

2- ISO, 1087: 1990 (E/F), Terminologie, Vocabulaire, Normes internationales, Genève, ISO.

3- J. Milsaut (1981), Lexique d'Informatique des mots et des idées, édition Eyrolles.

4- M. Ginguay & A. Lauret (1982), Dictionnaire d'Informatique, 2eme édition, Masson, Paris.

5- Office de la langue française (1983), Terminologie de l'Informatique, Gouvernement du Québec.